مجلة الدراسات الإسلامية-جامعة كابل
Journal of Islamic Studies – Kabul University
e-ISSN:3078-6355

مفهومُ النقل وأبعادُه في احْتمَال الدَّليل النحويّ عندَ أبي إسحاقَ الشَّاطبيّ

الملخص: سنَتحرَّى في هذا المقال أولَ مَرحلةٍ بدأ بها أبو إسحَاق الشاطبيُّ في ممارسَة النَّقل اللغويّ عامَّة، والنَّقل النحويّ خاصَّة هو: الاسْتدلَال اللغويُّ؛ وهو ما سَيمكِّننا من فَهم احْتمَال الدَّليل النحويّ عندَه فيمَا بعد؛ إذ حاوَل الشاطبيُّ في المقاصِد الشَّافية الانطلاقَ من كلام العربِ اللَّامحدود؛ إذ هو المعتمدُ في مراحِل الاسْتدلَال، وتُترجمهُ الشَّواهدُ الدَّالة عليه، وتُختمُ أخيرًا بالأحكَام المومِئَة إليه التي تُبنى عليها القواعدُ والمعاييرُ، وفي هذا التَّقسيم الذي قام به الشَّاطبيُّ –وكثير ممَّن قبلَه وبعدَه– هو نفسُه تقريبًا ما قام به دُوسوسير الذي بدأ في دراسة اللِّسان من الكلَام وانتهَى بمرحَلة اللُّغة، وهذا المعطى يمكِّننا من اسْتشفاف الكَثير من النَّتائج والمعطياتِ، من بينها : أنَّ عمليةَ التَّقعيد للغة كانت شبيهة لعمَل سُوسير، فاللغويُّ (النحويُّ) انْطلق من كَلام العرب؛ إسوة بسوسير وتلاميذِه الذين انْطلقوا أيضًا من الكَلام العام للبشريَّة لدراسة اللغة. الأول انتهى إلى الوصول إلى اللغة العربية التي نطقت بها العرب العاربة قبل وأثناء وبعد البعثة النبوية على الأقل في القرنيين الهجريين الأولين، أو على الأقل كان الهدفَ الأسمى لعمليته اللغوية برمتها، أما الثاني فبعد انطلاقه من دراسة الكلام كأداء فردي للسان كانت غايته فهمَ اللغة؛ في بينتها الصوتية والتركيبية والدلالية والتداولية؛ أي البحث عن القاسم المشترك بين جميع اللغات البشرية؛ إذن فهُما معا يشتركان في نفس العملية؛ وإن اختلفا في الهدف الذي أرادا تحقيقه، هذا ما سيسعى المقال لتوضيحه.

الكلمات المفتاحية: احتمال الدليل، الاستقراء، أصول النحو، التقعيد، النقل.

JIS Journal Of Islamic Studies Kabul University e-ISSN:3078-6355

https://doi.org/10.62810/jis.v1i3.114

الباحث:

الدكتور أشرف سليم، الأستاذ المساعد بجامعة سيدي محمد بن عبد الله، (فاس)، المغرب العربي.

الايميل: achraf.salim٢@usmba.ac.ma

تاريخ المادة:

تاريخ الإرسال : (١٦ شعبان ١٤٤٦)

تاريخ الإصلاح: (٢٦ شعبان ١٤٤٦)

تاريخ القبول: (٣ رمضان ١٤٤٦)

تاريخ النشر: (٢٧ رمضان ١٤٤٦)

The Concept of Transmission and Its Dimensions in the Possibility of Grammatical Evidence According to Abu Ishaq Al-Shatibi

ABSTRACT: This article examines the initial stage through which Abu Ishaq al-Shatibi initiated his practice of linguistic transmission in general, and grammatical transmission in particular: linguistic reasoning. This approach facilitates an understanding of the potential for grammatical evidence in subsequent stages. In *Al-Maqasid Al-Shifa*, Al-Shatibi begins with the unrestricted speech of the Arabs, which serves as the foundation for the reasoning process. This speech is supported by evidence that points to it and culminates in rulings derived from it, forming the basis for rules and standards. This framework, as delineated by Al-Shatibi—and shared by many scholars before and after him—closely resembles the methodology of Ferdinand de Saussure, who started his study of language with speech and concluded with the structure of language.

Keywords: Analogical induction, grammatical principles, probability, transmission

المقدمة:

يتأسس هذا المقال على بيان النقل اللغوي عند احتمال الدليل النحوي على الأحكام النحوية، فنعرف إذَّاك لماذا هذه الكلمة مرفوعة، أو مكسورة، أو مفتوحة، أو مجزومة؛ وللوصول إلى هذا سعينا على تحقيق ما يلي:

أهداف البحث:

قام هذا البحث من أجل المنافحة عن النقل اللغوي عند احتمال الدليل النحوي، وتوضيحه والاستدلال عليه، من أجل ملامسة كيفية بناء القواعد اللغوية؛ أي بمعنى معرفة كيف تُصنع قواعد اللغة العربية، وبأي طريقة وصلت إلينا على ما هي عليه اليوم؛ وكي لا يكون الكلام عائما، غارقا في العمومية، وكديدين البحوث العلمية الرصينة، اختار الباحثُ أنموذجا لبيان هذه الرغبة المعرفية متمثلا في عالم أصولي جمع بين المنزلتين، الرياسة والصدارة في العلوم الشرعية (الموافقات)، و(الاعتصام)، وفي العلوم اللغوية (المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية).

أهمية البحث:

تقرب القارئ من عالم موسوعي أولا، ثانيا للغوص في لجج الأصول الشرعية واللغوية معا؛ ما دام أبو إسحاقَ الشاطبي كان له نَفس تحليلي يمزج بين قريحته الشرعية، ورصانته اللغوية؛ مما جعلنا نتعرف على هذه الظاهرة التي نحن بصدد الوقوف عليها، وهي النقل اللغوي، وتجلياته في احتمال الدليل النحوي.

منهج البحث :

ولم يكن من بد لتحليل هذه الظاهرة اللغوية سوى اعتماد المنهج الوصفي التحليلي؛ من أجل القيام بالوصف الكافي واللازم لهذه الظاهرة، خاصة استقاء بعض الشواهد اللغوية الفصيحة، أو التي تستحق النظر والتأمل، ثم تحليلها وفق ما جاء به الشاطبي من أنظار وأفهام.

إشكالية وأسئلة البحث:

انطلاقا مما سبق يقوم البحث على سؤال أساسي يشكل إشكاليته الكبرى هو:

معرفة كيفية بناء القواعد اللغوية، ما دام النقل اللغوي –النحوي هو الذي جعلها أمامنا رابضة في كثير من التصانيف والكتب والمقررات إلى اليوم لا تنأى عن الفصم أو الهدم ما دام النحاة رحمهم الله تعبوا وقاموا بمجهود جبار للوصول إلى هذه المادة اللغوية الفصيحة المستقاة من كلام الله عز وجل وكلام العرب شعرا أو نثرا.

خطة البحث:

للوصول إلى هذا الهدف العام، وحلحلة بعض إشكالاته وأسئلته الفرعية لزم اتباع الخطة الآتية؛ فبعد المقدمة المنهجية؛ يجب التعريف بمفهوم النقل عند الشاطبي بشكل خاص، كونه أنموذج المقال، ثم معرفة أبعاده ومصطلحاته لتعميق الفهم به، وهذا لن يتأتى دون المرور على مصادر النقل الأساسية وهي القرآن الكريم وحديث النبي صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب شعرا ونثرا، ثم الوصول إلى نتائج المقال واقتراحاته في البحوث المقبلة التي قد تكون امتدادا له.

تأسيسا على ما مر ينطلق هذا المقال من إشكال يروم ما قامَ الشاطبي به حين تعَامل مع الاسْتدلَال بإجرائيْن مختلفيْ النَّوع:

إجراءُ النَّقل:

وهو إجراءٌ تأسيسيٌّ تعامَل فيه الشاطبيُّ مع كلَام العَرب لتَحويلِه إلى عيِّنة دالَّة تمثِّل شواهدَ اللُّغة التي اعتمدَ عليها في المقاصِد الشَّافية، وفي كثيرٍ من كتبِه المطبُوعَة؛ إذ حوَّل فيه الشاطبيُّ كلامَ العَرب غيرَ المحدودِ إلى جملةٍ محدُودةٍ من الشَّواهد تمثِّل العيِّنة الدَّالة على هذا الكلَام، لكنَّه يبقَى استقراءً ناقصًا يقومُ على اتِّخاذ هذه العيِّنة في تحريرِ أحكَام اللُّغة عامَّة، والنَّحو خاصَّة، ويشتهرُ هذا الإجراءُ في تراثِنا اللُّغوي:السَّماع، والرِّواية التي اخترْنا لها مصطلحًا شاملًا هو: "النَّقل".

إجراءُ الاستقرَاء:

وهو إجراءٌ تكميليٌّ للإجرَاء السَّابق قام به الشاطبيُّ لمراجعَة كلَام العربِ، وتطويرِ ما انْتهَى إليه النَّقل من شواهدَ، وقدِ اخْتلفَت طريقةُ تعَامل الشاطبيِّ مع هذا الإجرَاء عن الآخرِ من خلَال اخْتلَافه عن النَّقل في كونِه أقربَ إلى الاسْتقرَاء التَّام من الاسْتقرَاء النَّاقص، وبالإضَافة إلى هذا الإجرَاء شديدِ الأهمِّية لدَى الشَّاطبي؛ فقد جرَى هذا الإجراءُ على كلَام العربِ غيرِ المحدودِ أيضًا، لا على الشَّواهد؛ إذ فيه قام الشَّاطبيُّ بمراجعَة كلَام العربِ ثانيةً للاطْمئنَان إلى أنَّ صورةَ الكلَام غيرِ المحدُودِ جميعِها قدِ انْدرجَت في جُملة الشَّواهد التي اتِّخذت بوصفِها عيِّنةً دالَّة على الكَلامِ.

اعتمدَ الشاطبيُّ تبعا لما مر على كلَام العربِ اللَّامحدود، وقام بتحويلِه إلى عيِّنة دالَّة يُقال لها: "الشواهد"؛ فهي الأصلُ الأوَّل في التَّقعيد اللغويِّ عامَّة، والنحويِّ خاصةً، وهي التي تُقدِّم لنا الأحكامَ والمعاييرَ؛ فعندمَا رُجع إلى هذا الكَلام بُحث عن أدلَّة وشواهدَ لما يُريد تقريرَه من أحكَامٍ في لغَة العرَب ونظامِها العَامّ ومن ثمَّ البحثُ بين طيَّاته عن ظَاهرة احْتمَال الدَّليل النحويّ.

لقد مارسَ الشاطبيُّ هذا النقلَ لإثبَات القوَاعد المعياريَّة، أمَّا عنِ الاسْتقرَاء فقد مارسَه من أجلِ تقدِيم الأحكَام الكِمية النَّحويَّة التي خرَج بها بعدَ إجراءِ النَّقل النحوي؛ فقد نفَى الشَّاطبيُّ بالاسْتقرَاء ما هو خارجٌ عن دائِرة الأحكَام التي أثبتَتْها الشَّواهد؛ فاستدلَّ على انْتفَاء ما سوى ثلَاثة أقسَامٍ لأزمنَة الفِعل بالاسْتقرَاء، وفي هذا الاسْتقرَاء تكمُن ظاهرتُنا المدرُوسَة.

لذا أعلَا الشَّاطبيُّ من أمرِ الاسْتقرَاء كثيرًا، حين قالَ: "الاسْتقرَاء هو أصلُ الأصولِ في هذه الصِّناعة"[١] .

سَنقفُ في البَدء على إجراءِ النَّقل عند الشَّاطبيِّ لبيَان مفهومِه وأبعادِه أوَّلًا، ثمَّ بيانِ نظريتِه فيه، مع ما يستَتبع ذلك من مخرجاتِه عن ظاهرةِ احتمال الدليل النَّحويِّ الموجودةِ بين طيَّات سفرِه المقاصِد الشَّافية.

---

[١] أبو إسحاق، الشاطبي ،٢٠٠٧م، المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، تحقيق: جماعة من العلماء، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية ، ٩: ١٩٥.

المبحث الأول: مفهومُ النَّقل عندَ الشَّاطبيّ:

يقعُ مفهومُ النَّقل عند الشَّاطبيّ بين طرفيْن: إذ يبدأُ من كلَام العربِ غيرِ المحدُودِ، ويَنتهِي بالعيّنة الدَّالة عليه؛ إذ مثَّلت هذه العيّنة المادَّةَ اللُّغويَّة التي وقَف عليها، فهي الشَّواهد أوِ النُّصوص التي عوَّل عليهَا فيما يقرّره من قواعِد وأحكامٍ؛ فهي عندَه المصدرُ النَّحوي الخالصُ؛ فهو حين تكلَّم عنِ النَّقل قَصد به الشَّواهد تحديدًا، وقد كانتْ وسيلتُه للوصُول إليها متّمثلةً في: السَّماع والقيَاس، والاسْتصحَاب، والاسْتحسَان، والإجْمَاع.

لذا توقَّف نقلُه عن كلَام العربِ في المقَاصد الشَّافية عند طبَقة الإسلاميّين أو المتقدّمين؛ إذِ المعتمدُ عندَه فيها طبقةُ الشُّعراء الجاهليّين قبلَ الإسلَام، وطبقةُ المخضْرمين الذين كانُوا بين الجاهليَّة والإسلَام، والطبقةُ الثَّالثة ويُقال لها المتقدّمون الذين كانُوا في صَدر الإسْلَام، أمَّا الطَّبقَة الرَّابعة التي تُسمَّى بالمولَّدين فلم يَعتمد عليها ألبتَّة في النَّقل، وقد نصَّ على ذلك صراحةً في الموافقَات: "ولَا تكادُ تجد ما هو نحو: التَّجنِيس إلَّا في كلَام المولَّدين ومن لا يُحتج بكَلامه"[١].

لقد أوردَ الشَّاطبيُّ تأكيدًا على ما سبَق مَجموعةً من النُّقول في المقَاصد الشَّافية لبيَان لحنِها، وكونِها لا تعبّر عن النّظام النَّحويّ المرادِ له التَّقعيدَ والتَّثبيتَ[٢].

كانت عُمدة الشَّاطبي في النَّقل عن كلَام العربِ هو سِيبويه، فهو المؤتمَن على هذا النَّقل، والقادرُ عليه، يقولُ في المقاصِد الشَّافية عن ذلك: "هكَذا نقل سِيبويه عن العَربِ، وتلقَّاه منه غيرُه بالقَبول، وهم المؤتمَنُون على ما يَنقلُون"[٣]؛ ولهذا لم يرضَ الشاطبيُّ عن موقفِ البَصريّين حين ردُّوا الأبياتَ التي روَاها الكُوفيون في جَواز مدِّ المقصُور، ورَموها بجهَالة القَائلين، يقولُ: "وقد أوَّل البصريون هذه الأبياتَ، ورموْها بجهَالة القائِلين، والإنصافُ ما نقلُوه فهم ذوُو عهدتِه، وهم محمَّلون على الصِّدق، والتَّأويل بعيدٌ"[٤] .

لقد أعلَى الشَّاطبيُّ من قِيمة المتقدّمين في النَّقل، حتى إنَّه قبِل خبرَ الآحاد لدَيهم إن كان ثقةً، من الأوَّلين، يقولُ: "السَّماع إذا أثبتَه ثقةٌ لم يُطْرح بِسبَب أنَّ ثقةً آخرَ لم يُثبتْه لعدَم اطِّلاعه عليه، بلِ القَاعدة مُستمرةٌ أن المثْبتَ في أَمثال هذه الأمورِ مقدَّم على النَّافي لم يقلْ إنَّه غيرُ موجُود بإطلَاقٍ، وإنَّما قال لا أحفظُه، أو لا أعلمُه، وعدمُ علمِه لا يدلُّ على عدمِه، فمِن هنا كان قولُ المثْبتِ أولى"[٥]؛ فالفَرد عند الشاطبيّ لا يُقال فيه إنَّه نادرٌ ومن ثم لا يُعتدُّ به؛ لأنَّ هذا الفردَ النَّادر عند الشاطبيّ عمدةٌ في النَّقل إذا جاء، وأيَّده القياسُ، ولم يأتِ له معارضٌ، فيجبُ أن يكون أصلًا يعتدُّ به.

---

(١) أبو إسحاق الشاطبي، ١٩٩٧م، الموافقات، تحقيق: مشهور سلمان، ط١، دار ابن عفان، ٤:٢٦٤.

(٢) الشاطبي أبو إسحاق، المقاصد الشافية ، ١:٨٦– ١٤٤، و٢:١٠٥، ١٠٨، ٥:٦٩٣.

(٣) المرجع السابق نفسه، ٥:٢١٤.

(٤) المرجع السابق نفسه، ٦:٤٢٤.

(٥) المرجع السابق نفسه، ٤:٤٩١.

لقد أعطَى الشاطبيُّ أمثلة كثيرةً عمَّا سبق، سنأخذُ بعضًا منها من المقَاصد الشَّافية؛ ففي نَسب (فعُولة) (فعليٌّ)، وأنَّه لم يُسمع إلا (شنئيٌّ) في (شنوءة)، ومع ذلك هو عند سيبويه والنَّحويين قياسٌ؛ وذلك لأنَّه جاء متقبَّلا في القيَاس، وهو حَمل (فعُولة) على (فَعيلة)؛ إذ لا فرقَ بينهمَا إلَّا الواوُ والياءُ، وهما مُتقاربَان؛ لاشْتراكِهما في غيرِ ما حُكم، كوقوعِهما ردْفين في القَصيد الواحدِ، وإدغام أحدِهما في الآخرِ وغير ذلك من الأحكَام[١].

وقد ذهبَ الشاطبيُّ في تَقديرِ كلَامِ الأوَّلين أيمَّا تقديرٍ، وذهبَ إلى أنَّ الفردَ في النَّقل إن جاء بقولٍ شاذٍّ يُعذر بعلَّة العَجلة واللَّهفة، يقولُ: "قالوا: فلعلَّه بالعَجلة واللَّهف زلَّ لسانُه؛ فلا يُقبل منه لهذا الاحْتمَال"[٢]، وهذه من المرَّات النَّادرة التي لم يَستسغْ فيها الشاطبيُّ بعضَ شُذوذ كلَام العربِ الأوَّلين لكن مَندوحتهُم عندَه كانت ما يَعتور الجبلَّة الإنسانيةَ غيرَ المعصومةِ من الخَطأ، والأصلُ عنده هو الأخذُ عنهم، والإنطلاقُ من كلامِهم لتأسِيس المنظومَة اللُّغوية العربيَّة.

أبعادُ النَّقل عند الشَّاطبيِّ ومصطلحاتُه:

اختلفتْ مُصطلحَات النَّقل عند الشَّاطبيِّ عن المصطلَحات المتواترةِ التي لها المفهومُ نفسُه، فقدِ اعتمدَ الشَّاطبيُّ لبيَان مفهومِه عن النَّقل مصطلحاتٍ من قَبيل: السَّماع، الجمْع، الروَاية، والاسْتقرَاء، واسْتعاض بها عن مُصطلحاتٍ أخرَى من قَبيل: الشَّاهد والحجَّة...، وقد كانت علَّته أنَّ الشاهدَ والحجَّة يتَّصلَان بالمادَّة اللغويَّة نفسِها، كما أنهَّما يمثِّلان العيِّنة الدَّالة على الكلَام غيرِ المحدودِ عن العَربِ، وكَونِهما أيضًا شَاهديْن على أحكامِ هذه اللُّغة، وقدِ اختصَّ بهذا النَّقل سوى العربِ الأقحاحِ الأوائلِ الذين عاشُوا بين ظهرَانيْ الجَزيرة العربيةِ؛ أمَّا المصطَلحَات التي اعتمدَ عليها الشَّاطبيُّ في النَّقل فقد كانتِ: السَّماعَ والروايةَ والجمعَ والاستقراءَ؛ لأنَّهما يتَّصلان في المقَام الأوَّل بالطَّريقة التي تتَحصَّل بها المادَّةُ اللُّغويَّة؛ فقدِ اسْتخدَمها الشَّاطبيُّ للمادَّة اللُّغويَّة الناتجةِ عنِ الإجرَاء الذي قامتْ من خلالِه؛ فصار السماعُ عنده بمعنى المسمُوع، وصارتِ الرِّواية على معنَى المرويِّ؛ لأنَّ ناتجَ هذا الإجرَاء هو الذي يعْنيه في التَّقعيد والاسْتدلَال لا الإجراء نفسه.

استخدمَ الشَّاطبيُّ في التَّعبير عن النَّقل مُصطلحاتِ السَّماع بِصيغة المصدَر، وقد أرادَ به المسموعَ، وقد سمَّاه بالسَّماع ولم يسمِه بالمسمُوع الذي يقعُ على المادَّة اللغويَّة التي نطقَ بها أهلُ اللُّغة؛ لأنَّه نظر إليهَا بوصفِها مصدرًا ودليلًا يذكرُ أصنافَها من سماعٍ إلى قيَاس...، وبوصفِه قناةً تصلُ المادَّة نفسها والأحكامَ النحويَّة، وحرِص على أن تكون هذه المصادرُ والأدلَّة كلُّها بصيغَة المصدَر مراعاةً للتَّناسق بينها.

لذا فرَّق الشاطبيُّ تبعًا لذلك في المقاصِد الشافية بين هاتِه الأمور السَّماعية؛ فإن كان النَّقل شاهدًا أو حجَّة قُبل على مَضض؛ كونه أصلًا من أصُول النَّحو؛ يقول عنه: "لا يُقال لما جاء في السَّماع وإن كان قليلًا إنَّه معدومٌ"[٣]، لذا قرَّر

---

(١) المرجع السابق نفسه، ٤:٢١٩.

(٢) المرجع السابق نفسه، ٦:٤٠٠.

(٣) الشاطبي، المقاصد الشافية، ٢ :٧٢

أيضًا أنَّ هذا السَّماع الذي هو حجَّة وشاهدٌ لديه إن ثبَت فلا يُجوز لأحدٍ ردُّه، بغضِّ النَّظر عن كثرتِه وقلَّته، أو جوازِه ومنعِه[١].

فالسَّماع كونُه مسموعًا عند الشاطبيّ؛ فهو أولًا ركنٌ من أركانِ القيَاس، أي مقيسٌ عليه، خلافًا للأوَّل الذي لا يقعُ عندَه مقيسًا عليه؛ فاشترطَ في المسمُوع الاطِّراد كي ينقاسَ عليه، يقولُ: "والقيَاس عند واضعِيه الأوَّلين هو اتِّباع صلبِ كلَام العربِ، وما هو الأكثرُ فيه، فنظرُوا إلى ما كثُر مثلًا كثرةً مُسترسلةَ الاسْتعمَال، فضبطُوه ضبطًا ينقاسُ، ويتكلَّم بمثلِه؛ لأنَّه من صريحِ كَلامِهم"[٢].

ولما كان الاطِّراد شرطًا في المسمُوع الذي يُقاس عليه، وهو محطُّ نظر المقعِّد قرَّر الشاطبيُّ أنَّ الحكمَ القياسيَّ هو الذي يعْني النحويّ[٣].

في حين يبقَى السَّماع الأوَّل لا ينبغِي القياسُ عليه، وليس للشَّاطبي ولغيرِه من النُّحاة كلامٌ، إلَّا من حيث التَّوجيه والعرْض[٤]؛ لذلك فمن حيثُ الاحْتراز ألَّا يُقاس عليهَا[٥].

وقد كان ذلك؛ لأنَّ قصد النَّحوي عقْد القَوانين ما أمكنَ، ولا تَنضبطُ القَوانين إلَّا على المطَّرد، أمَّا الشُّذوذات والنَّوادر فلا تَنضبطُ؛ فلا تُبنى عليها القَواعد والقَوانينُ[٦].

وسيتم طرحُ هاهنا تفصِيلات النَّقل الذي عدَّه الشاطبيُّ حجةً وشاهدًا، والثَّاني الذي هو عنده نقلٌ لكن وَضع له شرطَ الاطِّراد؛ فبالنِّسبة للأوَّل فأعلَاه شأوًا كلامُ الله عزَّ وجل في القرآن الكريمِ بقراءاتِه كما هو موضَّح في الآتي:

القرآنُ الكريم حجَّة وشاهدًا عند الشاطبيّ:

يعدُّ القرآن الكريمُ عند الشَّاطبيّ في أصُول النَّحو أعلَى فئاتِ الشَّواهد، بل إنَّ التَّقعيدَ عنده انْطلقَ من أجلِ صيانتِه وحفظِه من اللَّحن، وقد أرادَ به أيضًا أنْ تنضبطَ تراكيبُه، أو بتعبيرٍ آخرَ أن تضبطَ تراكيبُ اللُّغة التي نزِل القرآنُ الكريم في إطارِها، ومن ثمَّ كان لا بدَّ أن تُوضع تراكيبُ القرآن الكريمِ وأوجهَه أمامَه؛ ومن ثمَّ استخراجُ ما في لغَة القرآنِ الكريمِ من أحكامٍ وقواعد التركيب، وجَعلها جزءًا أصيلًا من قواعِد اللُّغة؛ لذلك قال عنه في المقاصِد الشَّافية: "الكلامُ الفَصيح

---

(١) المرجع السابق نفسه، ٤:٥٥.

(٢) المرجع السابق نفسه، ٤:١٤٠.

(٣) المرجع السابق نفسه، ٩: ٣٧٧.

(٤) المرجع السابق نفسه، ٩: ٣٨٨.

(٥) المرجع السابق نفسه، ٤: ١٤٩.

(٦) المرجع السابق نفسه، ٤: ٤٣٨.

الذي لا أفصحَ منه"[١]؛ فهو مُفحمٌ، ومعجزٌ على نحو ما تصوَّره في كتابِه القيِّم (الموافقات)؛ حيث قال: "أفحمَ الفصحاءَ وأعجز البلغاءَ أن يأتُوا بمثلِه"[٢].

إعلاءُ الشَّاطبي للغَة القرآنِ، وجعْلها حجةً وشاهدًا أوَّلَيْن جعلهُ يردُّ بهمَا على ابنِ مالكٍ في احتجاجِه على باءِ الاسْتعَانة بباءِ السَّببية على ما اخْتاره في شَرح التَّسهيل[٣]؛ مُتعلِّلا بأنَّه آثرَ التَّعبير بالسَّببيَّة من أجلِ الأفعَال المنسُوبة إلى الله تعَالى؛ فإنَّ اسْتعمَال السَّببَية فيها يجوزُ، واستعمالَ الاستعانة فيها لا يُجوز، فردَّ عليه الشاطبيُّ متعلقًا بهذه القَاعدة؛ فقال:

"القرآنُ إنَّما نزل بلسَان العرب على حسَب ما يخُاطب به بعضُهم بعضًا، وعلى ما يَتعارفُون بينهم، ومن جملةِ ما تعارفُوا أنْ وضعُوا الباءَ تدلُّ على أنَّ ما دخلتْ عليه آلةٌ للفِعل، وهي التي سمَّاها النُّحاة المتأخِّرون: باء الاسْتعَانة، فإذا جاءَ في القرآنِ من خطابِ الله للعبَاد ما هو على ذلك التَّقرير فلا نُكْر فيه، بناءً على أنَّ كتابَ الله أُنزل على قانُون كلَام العبَاد، كما أنَّه لا نُكْر في دُخول أدَاة التَّرجي في خطَاب الله تعَالى للعبَاد في نحو: (لعلَّه يتذكَّر أو يخشَى) طه ٤٤، وقولِه: (عسى الله أن يتوب عليهم) التوبة ١٠٢، بناءً على جريَانه على قانُون العبَاد، فباءُ الآلَات التي تُسمَّى في الاصْطلَاح باء الاسْتعانة ك: لعلَّ، وعسَى اللَّتين تُسمَّيان حرفيْ ترجٍ، والترَّجي والاسْتعانة على الله محُال"[٤].

الإشكالُ الذي يطرحُ نفسَه الآن، هو أنَّ ثمة فرقًا بين ألفاظِ القُرآن صريحِ الفَصاحة مع قراءَاته التي تَتعدَّد حتَّى صارتْ سنَّة متَّبعة؛ أي يأخذُها الآخرُ عن الأوَّل دون النَّظر إلى موَافقتِها إلى الأقيَس والأشْهر في العربيَّة، ومن ثمَّ كان البِناء على هذه القراءَات في صِناعة النَّحو يحتاجُ إلى تروٍ؛ لأنَّه وجبَ أن يكون هذا الأمرُ على الأشْهر والأغلبِ، ولا يكون ذلك كما رأينَا إلَّا باسْتقراء كلَام العربِ بكلِّ أنواعِه، وهذه القراءاتُ جزءٌ من كلَام العربِ، وليستْ وحيًا من الله عزَّ وجلَّ.

وقدِ اعتمدَ الشاطبيُّ على هذه القراءَات أيَّما اعتمَاد في ردِّه على ابنِ مالكٍ الذي قال في شرحِ التَّسهيل ما يلِي: "ومن مرجِّحات النَّصب أن يكون مخلَّصًا من إيهَام غير الصَّواب، والرَّفع بخِلاف ذلك، كقولِه تعَالى: (إنَّا كلَّ شيءٍ خَلقْناه بقَدرِه) القمر الآية ٤٩، فنَصبُ (كلَّ شيء) يَرفع توهُّم كونِ (خَلقْنَاه) صفةً، إذ لو كان صفةً لم تُفسَّر ناصبًا لما قبلَه، وإذا لم يكن صفةً كان خبرًا، فيلزمُ عَموم خلْق الأشيَاء بقَدر خيرًا كانتْ أو شرًّا، وهو قولُ أهل السُّنة، ولو قُرئَ (كلُّ)

---

[١] المرجع السابق نفسه، ٣: ٤٤٩.

[٢] أبو إسحاق الشاطبي، ١٩٩٧م، الموافقات، تحقيق: مشهور سلمان، ط:١، دار ابن عفان ٤: ١٤٤.

[٣] أبو حيان الأندلس، ١٩٩٨، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، ط:١، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ٣:١٥٠.

[٤] الشاطبي، المقاصد الشافية، ٣:٦٢٧.

بالرَّفع لاحْتمَل أن يكون (خلقنَاه) صفةً مخصَّصةً، وأن يكون خبرًا، فكان النَّصب لرفعه احْتمَال غير الصَّواب راجحًا"[١]؛ فردَّ عليه الشَّاطبي محتجًّا بما يلي:

"وأمَّا الموضعُ الثَّالث؛ فهو ممَّا انْفرَد بإدْخَالْه هنا من أجلِ أنَّ جماعةَ القرَّاء اخْتارُوا في الآية قراءةَ النَّصب، ووجِّه لهم ذلك برَفع ذلك الإبهام المحذُور، لا أنَّه كذلك في كلَام العربِ، وأنَّ العربَ تختَار مثلَ ذلك في مَواضعِ الإبهَام؛ لأنَّ القرآنَ وكلامَ العربِ قد يأتِي على الإبْهام وعدَم البيَان لمقاصد معروفَة في علمِ البيَان؛ فلم يستقرَّ هذا الذي اعتمَده ابنُ مالك مرجِّحًا للعَمل على الفِعل؛ إذ لم يطَّرد ذلك في كلِّ مُوهم، أو في أكثرِ المواضِع الموهِمة، ولا دلَّ على اعْتبَاره دليلَ عربيَّة، وكلامُ سِيبويه ظاهرٌ في أنَّ النَّصب ليس براجِح؛ ولذلك اعْتذَر بأنَّ القراءَة سنَّة"[٢].

لقد كان الشاطبيُّ مقرًا بحجيَّة هذه القراءَات كثيرًا، رافضًا من رمَاها باللَّحن؛ فألفاظُ القُرآن عندَه مقدِّمة الكلَام من حيث الفصاحةُ، أمَّا القراءَات المتحولقَة حولَه؛ فقد أُخذَت بالأثَر لا بالرَّأي، والقرَّاء الذين نُسبَت إليهم هذه القراءَات لم يكن لهم فيها إلَّا التَّلقي عن الصَّحابة والتَّابعين؛ فلم يَعملُوا رأيهم في هذا التَّلقي، وإنَّما هي الرِّوايةُ والنَّقلُ.

وقد ظهَر موقفُ الشَّاطبيِّ في الذَّود عن هذه القراءَات في منَافحتِه عن قراءة ابن عامر(٢١هـ–ت:١١٨هـ) التي طُعِن فيها؛ إذ قَال: "فلَا يُسمع قولُ من قالَ بتَخطِئة ابنِ عامر والغضِّ منه بأنّه اتَّبع رأيَه وخطَّ المصحَف، وترك الرِّواية، وأنَّ تلك القراءةَ لحنٌ، وغيُر جاريةٍ على أصُول كلَام العربِ؛ فإنَّ هذا القولَ تخرُّص عليه، وعدمُ تَوفية لحقِّ الإمَامة، والتَّقدم والعَدالة، ولقَاء الصَّحابة والأخذِ عنهم؛ إذ كان من شيُوخه الذين عوَّل عليهم عثمانُ بن عفَّان رضي الله عنه، وأيضًا فهو ممَّن اتفق الجمُّ الغَفير على اتِّباعه الأثرَ وعدَم أخذِه بالرَّأي، كسَائر السَّبعة وغيرِهم، ممَّن اشْتهر بنبذ الرَّأي واتِّباع السَّند في القرَاءة"[٣].

أوردَ الشاطبيُّ في المقاصِد الشافية تبعًا لما سبَق ما يؤيِّد هذه القراءةَ من السَّماع والقياسِ[٤]؛ ليُثبتَ أنَّها لم تخرجْ عن أصُول كلَام العربِ؛ فالقِراءَات القرآنيَّة لا فيها خطأٌ ولا لحنٌ؛ لأنَّها منقولةٌ عن طريقِ الأثَر والرِّواية بالتَّواتر، ولا مجالَ للرَّأي فيها؛ ولذلك ينصُّ الشاطبيُّ على أنَّ الرواياتِ لا تُرد بالرَّأي[٥].

وقد وصلتْ درجةُ منَافحة الشَّاطبيِّ عنِ اعْتمَاد القراءَات القرآنيَّة حجةً وشاهدًا مَكِينيْن اعتمادُه على الشَّاذ منها؛ وإن لم يصلْ إلى حدِّ المطَّرد المشهُور؛ كون هذه القراءَات أصلًا من الأصُول التي لا يمكن الاسْتعَاضة عنها، وشذُوذها عند الشَّاطبي لا يعني أكثرَ من مُفاضَلتها بين درجاتِ السَّماع أو النَّقل، من حيثُ الكثرةُ والاطِّراد، والقلَّة والشُّذوذ.

---

[١] شرح التسهيل، ٢: ١٤٢، ١٤٣.

[٢] الشاطبي، المقاصد الشافية، ٣:١٠، ١٠٢.

[٣] المرجع السابق نفسه، ٤:١٧٩.

[٤] المرجع السابق نفسه، ٤:١٧٨، ١٧٥.

[٥] المرجع السابق نفسه، ٣:٥٥٦.

فوصفُ هذه القراءَات بالشُّذوذ أو القلَّة لا يعني نفيَ فصَاحتِها؛ فهذه الأوصافُ هي عند الشاطبيّ اصطلاحاتٌ لا مشاحةَ فيها؛ يقول: "ولا مشَاحة في الاصْطلَاح إذا مفهومٌ المرَاد"[١]، ويقولُ أيضًا تدعيمًا وتعضيدًا لما سبَق: "فإنَّ القرآنَ قد يأتِي بمَا لا يُقاس مثلُه وإن كان فصيحًا، وموجَّها في القيَاس لقلَّته"[٢].

فالشُّذوذ الموجودُ في الشِّعر مثلًا، والذي قد يَقدح في النَّقل لا يمكنُ أن نُسقِطه على شُذوذ بعضِ القِراءَات القرآنيَّة؛ على الأقلِّ عند الشَّاطبيّ ومن لفَّ لفَّه؛ يقولُ: "ولا أعنِي بهذا الكلَام من زَعم أنَّ مثلَ هذا مختصٌّ بالشِّعر، وأنَّه شاذٌّ غيرُ مَقيسٍ؛ فإنَّ قائلَ ذلك مُقرٌّ بأنَّه لم يحَفظ مثلَه في كلَام العربِ، أو لم يَكثرْ كثرةً تُعتَبر في القيَاس، أو لم يُدرك وجْه القيَاس فيه، أو أدركَه لكنَّه رآه ضعيفًا، فمثلُ هذا لا كلامَ معه، ولا عتَب عليه؛ وإنَّما المرادُ من زعَم أنَّ هذه القراءةَ خطأٌ"[٣].

في ضَوء ما قرَّرناه آنفًا؛ فالمنهَج المتَّبع عند الشاطبيّ في أولَى مصَادر الاحْتجَاج النَّقليّ عنده هو القرآن الكَريم بقراءَاته المتَواترة، حتَّى إن كانت شاذَّةً؛ لذا أصبحتْ عنده من مصَادر السَّماع، وهذا ما يَعضُده كلَام الأصُوليّين الأوائِل؛ فقد قرَّر السُّيوطي ما يلِي: "فكلُّ ما ورَد أنَّه قُرِيء به جازَ الاحْتجَاج به في العربيَّة سواءٌ كان متواترًا، أم آحادًا، أم شاذًّا"[٤]، لكنَّ للشاطبيّ لمسةً على ما سبَق في هذا الشَّاذ أنَّه يُؤخذ ولا يُعمل به في القيَاس على نحو ما بيَّناه آنفًا؛ يقول: "القيَاس لا ينبغِي أن يُعمل جزافًا وكيف اتُّفق، بل ينظرُ في كلَام العَرب بالاسْتقرَاء الصَّحيح، والتَّتبع الحسَن، فما وُجد مشهورًا عندَهم لا يُتحاشَى من اسْتعمَاله في النَّثر والنَّظم، ساغَ القيَاس عليه، كان له معارضٌ أو لا، لكن إن كان المعَارض نادرًا اطرِح ذلك المعارضُ، وأُعمل القيَاس فيما اشْتهر، وإن كان مشتهرًا مثلَه أُعملَا معًا.

وما وُجد عندَهم غيرَ مَشهُور، بل كانَ نادرًا؛ فإن كان له مُعارضٌ أشهرُ تُرك الأندَر للأشهَر، وإن لم يكنْ له معارضٌ أصلًا أعمِل، وإن كان إنَّما سُمع في الشِّعر إذ لم يقمْ دليلٌ على أنَّه مما اختصَّ بالشِّعر؛ فيُحمل على أنَّه من مُطلق كلَامها حتى يُوجد ما يعَارضه، ويدلُّ على أنَّه ممَّا اختصَّ بالشِّعر"[٥]؛ لذا فقد جاءَ احْتجَاج الشاطبيّ بالقرآن وقراءَاته على صُورتيْن:

– أن يكونَ موافقًا للمطَّرد الكثِير المشْتَهر من كلَام العرَب الذي ثبتَ هكذا بالاسْتقرَاء، وهذه الصُّورة أكثر القرآن جاء عليهَا؛ فما من حكمٍ يستدلُّ عليه الشاطبيُّ إلا يَستشهد عليه من القرآن؛ والاسْتشهاد حينئذٍ لا يكون إلَّا من القرآن وحدَه، ولكن يَستشهدُ بكلِّ مصَادر السَّماع من القرآن والشَّعر والنثرِ؛ لأنَّ الحكمَ إنَّما ثبتَ باسْتقراء تلك المصادِر مجتمعةً.

---

[١] المرجع السابق نفسه، ١٢٩:٣.

[٢] المرجع السابق نفسه، ٤٥٦:٣.

[٣] المرجع السابق نفسه، ١٧٩:٤.

[٤] جلال الدين السيوطي، ٢٠٠٦م، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية، علاء الدين عطية، ط:٢، دمشق، سوريا، دار البيروتي ص: ٩٧.

[٥] الشاطي، المقاصد الشافية، ٢٩٤:٥،٢٩٣.

– أن يجدَ بعد الاسْتقرَاء لكلَام العرب–ومنه القرآنُ– أنَّ من القرآن ما جاء مخالفًا للمطَّرد، وإنَّما ذكرت جُملة: (ومنه القرآن) أنَّ من القرآن ما جاء مخالفًا للمطَّرد.

يبقى ثمَّة أمرٌ في غاية الأهميَّة؛ هو أنَّ قَبول القرآن الكريم بقراءَاته على مَضض عند الشَّاطبيِّ وغيرِه كثيرٌ فرضتْه مكانتُه الدِّينيَّة التي أوجبتْ معرفةَ قراءَاته، ومعانِيه وتفاسيرَه، خلافًا للشِّعر مثلا؛ لأنَّه انْتشَر بين القبَائل، وضمُر بعضُه، وكثُر إلى دَرجة التَّشعب وصُعوبة الإحَاطة به.

الحَديثُ الشَّريف شاهدًا وحجَّة:

يمثِّل الحديثُ الشَّريف فئةً من فئَات الشَّواهد التي اعْتمدَ عليها الشَّاطبيُّ في النَّقل[١]؛ فهو من المسْمُوع من كَلام العَرب؛ إذ إنَّه يرجعُ إلى الرَّسول صلى الله عليه وآله وسلَّم الذي أُوتي جوامعَ الكَلم، كما قامَ على روايتِه كلٌّ من الصَّحابة، والتَّابعين وتَابعي التَّابعين؛ فالحديثُ بهذا المعنَى له قائلٌ هو الرَّسول صلَّى عليه وسلم، وله رواةٌ يقفُون واسطةً بين المصدَر والنُّحاة.

وقد قلَّ – على المستوَى التَّطبيقيِّ– عند الشاطبيِّ الاستشهادُ بالحديثِ في التَّقعيد؛ رُغم اعترافِه بأنَّه: "أفصحُ كلَام البَشر"[٢].

إنَّ علَّة عدَم اعْتمَاد الشاطبيِّ كثيرًا على الحَديث الشَّريف في التَّقعيد النقليِّ أنَّه تعاملَ معه وَفق رؤيتيْن خاصَّتين لم يخرجْ فيها عن رؤَى كثيرٍ من النُّحاة قبلَه وبعدَه؛ وهما:

– الحديثُ الذي نقلَه المعتنِي بمعنَاه لا بلفظِه لم يستشهدْ به الشاطبيُّ في التَّقعيد.

– إذا نَقل المعتنِي بالحديث ألفاظَ الحديثِ كما هي؛ فقدِ اسْتشهدَ به في التَّقعيد، والذي يظهرُ أنَّ الأحاديثَ المعتنَى بلفظِها قليلةٌ عنده في إجراءِ التَّقعيد؛ وعلَّة الشاطبيِّ في ذلك أنَّ هذا الحديثَ المعتنَى به لا بدَّ أن يُعرف بنصٍّ أو بقرينةٍ تدلُّ على الاعْتنَاء باللَّفظ[٣].

يقول الشاطبيُّ في شأن ما سبَق: "تجدُ في الأحاديثِ اختلافَ الألفاظ كثيرًا؛ فترى الحديثَ الوَاحد في القصَّة الواحدَة، والمقالةَ الفذَّة التي لا ثانيةَ لها...قدِ اختلفتْ فيه العباراتُ اختلافًا متفاوتًا"[٤]، ويقولُ أيضًا: "إذ المقصودُ الأعظمُ عندَهم فيه؛ إنَّما هو المعنَى لتلقِّي الأحكام الشَّرعية لا اللَّفظ"[٥]؛ ففِي هذا القولِ إن دلَّ على شيءٍ فإنَّما يدلُّ على مُوافقَة

---

(١) أورد الشاطبي في المقاصد الشافية نحو: مائة وخمسة وثمانين حديثا، ثمانية منهم آثار موقوفة، أي من أقوال الصحابة، استشهد الشاطبي باثني عشر حديثا على معاني شرعية، ومثل على مسائل لغوية بخمسة أحاديث فقط، تنظر المقاصد الشافية، ١:٤، ١:٩، ١:١١، ١:١٤، ١:١٥، ١:٢٩، ١:٣٠، ٤:٦٠٤، ٩:٤٨٩، ٩:٤٩٠.

(٢) الشاطبي، المقاصد الشافية، ٤: ١٧٢.

(٣) المرجع السابق نفسه ٣: ٤٠٢.

(٤) المرجع السابق نفسه، ٣: ٤٠١، ٤٠٢ بتصرف.

(٥) المرجع السابق نفسه ٣: ٤٠١.

الشاطبيِّ لهذه الأحاديثِ في الأحكَام والتَّقعيد الشرعيِّ، لكنْ باعدَ هذا الحديثُ عن التَّقعيد النحويِّ ألبتَّة؛ لأنَّه متغيرٌ غيرُ مستقرٍّ عنِ المشكَاة الأولَى التي نطقته، وهذا علَّة عدمِ اعتماد الشاطبيِّ على الحديثِ النَّبويِّ الشَّريف كثيرًا، وقد زادَ الشاطبيُّ تشديدًا على عَدم الاعْتمَاد على هذا النَّوع من الأحَاديثِ المرويَّة بالمعنَى في النَّقل النحويِّ قولَه: "ومن تأمَّل في كتبِ الحديثِ وجدَ فيها من ذلك من الألفَاظ الحائدةِ عن كلَام العَرب أشياءَ كثيرةً، حتَّى تَقع تخطئَة الرُّواة من الأئِمَّة النَّاقدِين والعُلمَاء العَارفِين بكلَام العَرب من غيرِ نكيرٍ من غيرِهم"[١].

وعلى أيِّ حالٍ فقدِ اتَّبع الشاطبيُّ عدمَ الاسْتشهَاد بالحديثِ المرويِّ بالمعنَى سَنن المتقدِّمين من النُّحاة الأوَّلين المبكِرين، وفي مُقابل ذلك اتَّبع سنَّتهم في الاسْتشهَاد بالأحَاديث المرويَّة بلفظِها بتَمامها وكمَالها؛ فَقد قال عن ذلك: "أمَّا الحديثُ فإنَّه خَالف في الاسْتشهَاد به جميعَ المتقدِّمين، إذ لا تجدُ في كتَاب نحويٍّ استدلالًا بحديثٍ مَنقول عن رَسول الله صلَّى الله عليه وسلم، إلَّا على وجهٍ أذكرُه بَحول الله"[٢].

وهَاهنا وجهُ الاعْتراض الذي واجهَ به الشاطبيُّ ابنَ مالكٍ كما هو مشهُور ومتدَاول في العَديد من المصنَّفات والكُتب؛ إذِ اعْتُرض بهذا الدَّليل عليه، وعدَّه مخالفًا إجماعَ المتقدِّمين في هذه المسألَة، ومخالفةُ الإجمَاع لا تجُوز عند الشاطبيِّ[٣].

كلامُ العَرب حجَّة وشاهدًا عند الشَّاطبيِّ:

قصَد النُّحاة أوَّل ما قصدُوا من كلَام العرب الشعرَ والنَّثرَ؛ إذ هُما موضوعُ التَّقعيد، وقد جاءَ كلامُ العَرب في فنَّين من فُنون القَول؛ إذِ اشْتمَل على الشِّعر والنَّثر، وهَذان الصِّنفان –كَما لا يَخفى– يؤثِّران في التَّقعيد؛ إذ للُّغة الشِّعر مقتضياتُها التي يترخَّص بسببِها في مُقتضيَات التَّركيب العامَّة وَفق رُؤية الشَّاعر لذلك، كمَا أنَّ ما سِوى الشِّعر من كلَام العرب وردَ على امتدادِ مسَاحة كبيرةٍ يصعُب أن تمثِّل لغةً مشتركة واحدةً، وسأحَاول في هذه اللَّحظة تحليلَ كلِّ صنفٍ من هذا الكلَام عند الشَّاطبي على حدَةٍ:

– يمثِّل الشعرُ لدَى الشاطبيِّ في المقَاصد الشَّافية أكبرَ فئَات السَّماع حضورًا في التَّقعيد النحويِّ، على الرُّغم من حساسيَّة الاسْتشهَاد به؛ إذ لطَالما كان الشَّاطبيُّ في أثنَاء اشْتغَاله بمخرجَات الاسْتقرَاء التي تَنتهي به إلى بنَاء الأحكَام معتمدًا على الشِّعر، منبهًا ومُنتبهًا إلى عدَم انْتماء الظَّاهرة المدرُوسة للضَّرورة الشِّعريَّة، وقد وقعَ ذلك إدراكًا من الشَّاطبي أنَّ للشِّعر منزلةً كبيرةً عند العربِ، عكسَه ذلك حفظُهم الكبيرُ له؛ لذا كان الشِّعر أقربَ إلى أذهَان المقعِّدين الأوائِل

---

[١] المرجع السابق نفسه ٣: ٤٠٤، ٤٠٥.

[٢] المرجع السابق نفسه ٣: ٤٠١.

[٣] وضَّح الباحث بشكل وافٍ الإجماع النحوي وشروطه عند الشاطبي في بحث محكم، ينظر: سليم، أشرف (٢٠٢٠) الإجماع عند الفقهاء أبو إسحاق الشاطبي أنموذجا، *مجلة كلية العلوم الإسلامية المحكمة*، جامعة السلطان محمد الفاتح الوقفية، العدد: ١، ٢: ٤٤،٤٥ وما بعدها.

بِبناء الأحكَام النحويَّة؛ فقد كان الهاديَ لمسكِ تلَابيب اللُّغة، وتَفسير غرِيبها، وفكِّ مُستغلَقها؛ إذ أثِر عن عمرَ بنِ الخطَاب أنَّه قال: "أيُّها النَّاس عليكم بدِيوانكم: شعرِ الجاهليَّة؛ فإنَّ فيه تفسيرَ كتابكِم ومعانِي كلامِكم"[١].

لقدِ اهتمَّ الشاطبيُّ كثيرًا بالشِّعر، بل جعَله أكثرَ من غيرِه في مصَادر التَّقعيد النقليّ؛ فهو عندَه الكلَام الموثُوق به المنقُول بلفظِه[٢]، وقد أوردَ في المقاصِد الشَّافية كمًّا كبيرًا من الأبياتِ لإثبَات التَّقعيد وبِناء الأحكَام، أمَّا منهجُه في ذلك فقد كان قائمًا على الكثيرِ المطَّرد دون الشَّاذ، وهو خلافُ مع صنَعه مع القراءَات القرآنيَّة، ويمكنُ تَقسيم تعاملِ الشَّاطبيّ مع الشِّعر وَفق ثلاثِ زوايَا:

أ- كان يُورد الحكمَ، ويَستشهد عليه بالشِّعر، وغيرِه من مصَادر السَّماع التي رأينَا سابقًا؛ ليُبرهِن على قيَاس هذا الحُكم بدَليل مجِيئه في مُختلف كلَام العربِ بكَثرة؛ إذ يقولُ: "فمثالُ كونِ الصِّفة مجردةً من الأَلف واللَّام، ومعمُولها مرفوعٌ مضافٌ قولُك: مرَرت برجلٍ حسَن وجههُ، ومنه قولُه تعَالى: "ومَن يَكتُمها فإنَّه آثمٌ قلبُه"، وقال الرَّاجزُ:

عَجبتُ والدَّهرُ كَثيرٌ عَجبُه[٣]

وأنشدَ سيبويهُ للفَرزْدق: (الطَّويل):

كنَّا ورثناه على عهدِ تبع طويلًا سَوارِيه شديدًا دَعائِمُه[٤]

وأنشدَ له أيضًا: (المتقَارب):

قَرنبى يحكَ قفَا مُقرفٍ لئيمٌ مقَاعدُه قُعدَد[٥]

وهو كثيرٌ"[٦]؛ فإيرادُ الشَّاطبي الشِّعر في الغَالب يكون على هذا النَّحو، بأن يكونَ مع غيرِه من كلَام العربِ، ليبيِّن ثبوتَ الحُكم واطرادَه في مُختلف أنواعِ الكلَام العربيّ.

ب- أن يُورد الشِّعر ويُحكم عليه بالشُّذوذ والقلَّة، ومن ذلك مُناقشَته ابنَ مالكٍ في اخْتياره في شَرح التَّسهيل رأيَ الأخفَش من جعَل المرفوعَ بعد (إذا) مبتدأً، خلَافًا لاختيَاره في الخُلاصة من منَع ذلك؛ فقالَ الشَّاطبيُّ في ذلك: "وقَد خَالف هنا رأيَه في التَّسهيل حيثُ اخْتارَ هناك رأيَ الأخفَش، ولم يرَه هُنا، واحْتجَّ عليه في الشَّرح بأن طلَب (إذا) للفِعل ليس كطَلب (إن) بل طلبُها له كطَلب ما هو بالفِعل أولَى ممَّا لا عمَل له فيه كهَمزة الاستفهَام؛ فكما لا يَلزم فَاعليَّة الاسمِ بعد الهَمزة لا يلزَم بعدَ (إذا)؛ قالَ: (ولذلك جازَ إذا الرَّجل في المسجد فظنَّ به خيرًا)، وأنشدَ: إذا بَاهلي،

---

[١] الشاطبي، الموافقات، ١: ٥٨.

[٢] الشاطبي، المقاصد الشافية، ٣: ٤٠٢.

[٣] من شعر زياد الأعجم من شعراء العصر الأموي.

[٤] شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ، ٣: ٣ .

[٥] المصدر السابق نفسه، ١: ١٧٣. قرنبى بمعنى اجعل.

[٦] الشاطبي، المقاصد الشافية، ٤: ٤١١.

البيتُ؛ ثمَّ قال: فاسْتغنَى بالظَّرف عنِ الفِعل، ولا يفعلُ ذلك بمَا هو مختصٌّ بالفِعل، وما قالَه هنا دعوَى لم يأتِ عليها بحجَّة إلَّا البيْت، وهو شاذٌّ"[١].

ج- الحكمُ على الشِّعر بأنَّه محلُّ ارْتكَاب الضَّرورات، وهذه خُلاصةٌ انْتهَى إليها الشاطبيُّ في بِناء الأحكَام على الضُّرورات الشعريَّة؛ إذ يقولُ عنها: "أنَّ الشَّاعرَ قد لا يَخطرُ ببَاله إلَّا لفظةُ ما تضمَّنه النطقُ به في ذلك الموضِع من زيادةٍ أو نَقص، أو غيرِ ذلك؛ بحيثُ قد يتنبَّه غيرُه إلى أن يحتالَ في شيءٍ يزيل تلك الضَّرورةَ"[٢]؛ لذلك كثرتْ عندَه هذه العباراتُ في كثيرٍ من كتاباتِه، مثل: "الضَّرورة إنَّما تختصُّ بالشِّعر"[٣]، و"النَّظم محلُّ الخُروج عن القيَاس، ومحلُّ ارتكابِ الضَّرورات"[٤]، و"هذا لضيق المجال في الشِّعر"[٥] ...

إنَّه هنا قد اصطفَّ إلى جانبِ كثيرٍ من النُّحاة الذين رأوْا أنَّ هذه الضَّرورةَ الشعريَّة واقعةٌ فقط في الشِّعر؛ ممَّا يلزَم التَّنبيه عليها، في أثناء بنَاء الأحكَام، خلافًا لابنِ مالكٍ الذي رأَى أنَّ الضَّرورة ما ليس للشَّاعر عنها مندوحةٌ؛ ممَّا جعلَ الشاطبيَّ يدخلُ معه في مسَاجلاتٍ كثيرةٍ في المقاصِد الشَّافية.

المبحث الثاني: النَّثر عند الشاطبيّ:

شكَّل النثرُ العربيُّ مصدرًا مهمًّا من مصَادر التَّقعيد النقليّ لدى الشاطبيّ في المقاصِد الشافيَّة؛ إذِ اعْتمدَ فيه على الأمثَال العربيَّة، وحِكم العربِ، وأقوالِها، وحرِص في ذلك على أخذِها من أهلِ العرب المعروفِين ب"الوَبر"؛ لضمَان عَدم فسَاد لسَانهم؛ فقد قال ابنُ جنيّ عن أهميَّة الأخذِ عن أهل الوَبر، وبيَان مدَى أهميَّة ذلك في التَّقعيد اللغويّ عامَّة، والنحويّ خاصَّةً: "ولو علِم أنَّ أهلَ مدينة باقُون على فصَاحتهم، ولم يَعترض شيء من الفساد للغتَهم لوجبَ الأخذُ عنهم كما يُؤخذ عن أهل الوَبر"[٦]؛ لذا فَقد كان عادة المقعِّدين الأوائِل، والذين اسْتقرؤُوا مجهوداتِهم، ومن بينِهم الشاطبيُّ عدمَ الأخذِ عنِ الحَضر والْتزَام الأخذِ عن الوَبر، يقول الفرابيُّ في ذلك: "لم يُؤخذ عن حضريٍّ قَط"[٧].

واشْتُرط للتَّقعيد من النَّثر أن يكون قائلُه من القبَائل المستَشهد بكلامِها؛ إذ نَقل في هذا الصَّدد السيوطيُّ عن الفرابيّ قولَه: "كانتْ قريشُ أجودَ العربِ انتقاءً للأفصَح من الألفَاظ وأسلسِها على اللِّسان عند النُّطق، وأحسنَها مسموعًا، وأبينَ إبانة عمَّا في النَّفس، والذين نُقلت عنهم اللُّغة العربيَّة، وبِهم اقتُدي، وعنهم أُخذ اللِّسان العربيُّ من بين قبَائل

---

(١) المصدر السابق نفسه، ٤: ٩٤.

(٢) المصدر السابق نفسه، ١: ٤٩٤.

(٣) المصدر السابق نفسه، ٨: ١١٦.

(٤) المصدر السابق نفسه، ٥: ١٤٨.

(٥) المصدر السابق نفسه.

(٦) أبو الفتح ابن جني، ١٩٨٧م، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط:٣، القاهرة، مصر، دار الكتب المصرية، ٢: ٥.

(٧) نقلتها عن السيوطي في الاقتراح، ص: ٢٠.

العربِ؛ هم: قِيس، وتمَيم، وأسدٍ؛ فإنَّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر أجذ ومعظمُه، وعليهم اتّكل في الغريبِ وفي الإعراب والتَّصريف، ثم هُذيْل وبعضُ كِنانة، وبعض والطَّائيين ولم يُؤخذ عن غيرِهم من سائرِ قبَائلهِم"[١].

لذا فقد أورَد الشاطبيُّ في المقاصِد الشافيَّة مختلفَ أنواع الكلَام العربيّ النثريّ معتمدًا في إيرادِه على هذه الضَّوابط الآنف ذكرُها؛ فقدِ اسْتشهَد بالأمثَال في الاسْتدلَال؛ لأنَّها ذاتُ ألفاظٍ موجَزة، وتدُور على الألسنَة.

ومن المواضعِ التي استدلَّ فيها الشاطبيُّ بالأمثالِ في الاسْتدلَال، نذكرُ مثلًا قوله: "مكرَه أخَاك لا بطلٌ"[٢]؛ فقَد أوردَ شاهدًا على أنَّ الأشهرَ في (أخٌ) مجيئُها على لغَة القَصر، وأورد أيضًا: "ما له سَبدٌ ولا لبدٌ" شاهدًا على أنَّ الأحسنَ في مثلِه تقديمُ الخَبر عنايةً به؛ لأنَّه الذي أوقعَ الفَائدة الحاصِلة بكونِه معرفةً[٣]، وأوردَ أيضًا شاهدًا على جَواز عَوْد الضَّمير المتقدِّم على ما بعدَه؛ مثالٌ: "في بَيتي يُؤتى الحُكم"[٤]... إلى غيرِ ذلك من الأمثَال النَّثرية الفَصيحَة التي أوْلاها الشَّاطبيُّ عنايتَه، وأبدَى عليها اهتمامَه.

واهتمَّ أيضًا في عمليَّة التَّقعيد النَّثرية على أقوالِ العَرب، وقد تعَامل معها وَفق ما يلي:

– ما نسبَه صراحةً إلى العَرب؛ فقد أوردَ ذلك في بنائِه للأحكَام التي انتهَى إليها، من ذلك: "عليهِ رجلًا ليسْنى" اسْتعمَله شاهدًا على ثُبوت اتِّصال خَبر (كانَ) أو إحدَى أخوَاتها إذا كان ضميرًا في السِّعة خلافاً لمن خصَّه بالشِّعر[٥]، وثمَّة قولٌ آخرُ في: "الهِلال اللَّيلة" اسْتعمَله شاهدًا أيضًا على مجِيء اسْم الزَّمان خبرًا لجثَّة إذا أفَاد[٦]...وهناك أقوال كثيرةٌ اسْتعمَلها ووظَّفها في بنائِه للأحكَام التي انتهَى إليهَا.

نتائج البحث واقتراحاته:

ننتهي إلى نتيجة مفادها أن أبا إسحَاق الشاطبيُّ في ممارسَة النَّقل اللغويّ عامَّة، والنَّقل النحويّ خاصَّة بالاسْتدلَال اللغويُّ؛ هو ما مكنه من فَهم احْتمَال الدَّليل النحويّ عندَه كما تم توضيح ذلك؛ إذ حاوَل الشاطبيُّ في المقاصِد الشَّافية الانطلاقَ من كلام العربِ اللَّامحدود؛ إذ هو المعتمدُ في مراحِل الاسْتدلَال، وتُترجمهُ الشَّواهدُ الدَّالة عليه، وتُختمُ أخيرًا بالأحكَام المومِئَة إليه التي تُبنى عليها القواعدُ والمعاييرُ، وفي هذا التَّقسيم الذي قام به الشَّاطبيُّ – و كثير ممَّن قبلَه وبعدَه– هو نفسُه تقريبًا ما قام به دُوسوسير الذي بدأَ في دراسة اللِّسان من الكلَام (parol) وانتهَى بمرحَلة اللُّغة.

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص: ١٩.

(٢) أبي الفضل الميداني، مجمع الأمثال، ٢: ٣١٨.

(٣) الاقتراح، ص: ٥٨.

(٤) الشاطبي، المقاصد الشافية ٢: ٧٥، هذا مثل السائر: "في بيته يؤتى الحكم"، وما يضاهيه في احتوائه ضميراً يعود على متأخر في اللفظ، متقدّم في الرتبة؛ كما قال تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه: ٦٧].

(٥) المصدر السابق نفسه، ١: ٣٠٣.

(٦) المصدر السابق نفسه، ٢: ٢٢.

ومن ثم نقترح تمديد هذا البحث عبر البحث عن القيام بدراسة مقارنة بين منهجية جمع اللغة، سواء بين القديم أو الحديث؛ ما دام أغلب الباحثين اليوم صاروا يمرون على القديم مرور الكرام، ويعتبرونه فقط مدخلا أو ممهدا للاستئناس لا التأسيس والبحث والتعميق الذي أسقطوه على الدرس الحديث، وانكبوا عليه انكبابا كبيرا جدا، لذا فمن شأن بث هذا السؤال واستنهاضه إحياء روح البحث في هذه الدراسة المقارنة التي قد تجيب على بعض هذه التساؤلات والإشكالات.

المصادر والمراجع:

- أنيس إبراهيم، من أسرار اللغة، ط:٣ مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ١٩٦٦م.
- الأفغاني سعيد، في أصول النحو، طبع بإذن من المؤلف، بيروت، لبنان، المكتب الإسلامي، ١٩٨٧م.
- أبو المكارم على، أصول التَّفكير النحويّ، ط:١، القاهرة، مصر، دار الغريب ٢٠٠٦م.
- إلياس جوزيف، معجم المجاني المصور، ط:١، بيروت، لبنان، دار المجاني ٢٠١٦م.
- إبراهيم، عبد العليم، النحو الوظيفي، ط:٩، القاهرة، مصر، دار المعارف، كورنيش النيل.
- الأندلسي أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، ط:١، الرياض: كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م.
- ابن جني أبو الفتح، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط:٣، القاهرة، مصر: دار الكتب المصرية ١٩٨٧م.
- السيوطي جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية، علاء الدين عطية، ط:٢، دمشق، سوريا: دار البيروتي، ٢٠٠٦ م.
- الشاطبي أبو إسحاق، الاعتصام، تح: مشهور حسن سلمان، مكتبة التوحيد (د ت).
- الشاطبي أبو إسحاق، الموافقات، تح: مشهور سلمان، ط:١، دار ابن عفان، ١٩٩٧م.
- الشاطبي أبو إسحاق، المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، تحقيق: جماعة من العلماء، ط:١، مكة المكرمة، السعودية: جامعة أم القرى، ٢٠٠٧م.
- الزجاج، أبو إسحاق، إعراب القرآن، تحقيق: إبراهيم الأبياري، القاهرة، وبيروت، دار الكتب الإسلامية، ١٩٨٢م.
- لزركشي، بدر الدين، البحر المحيط في أصول الفقه، (قام بتحريره: عبد القادر عبد الله العاني)، ط:٢، الغردقة، مصر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت، دار الصفوة للطباعة والنشر، ١٩٩٢م.
- الزبيدي، المرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس تحقيق: مصطفى حجازي، ط:١، الكويت، سلسلة التراث العربي، ١٩٩٣م.

- الزجاجي، أبو إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط:٦، بيروت، لبنان دار النفائس، ١٩٩٦م.
- الزمخشري، جار الله، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط:١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.
- الزبيدي، سعيد جاسم، قضايا مطروحة للمناقشة في النحو واللغة والنقد، ط:١، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٨٨م.
- الزمخشري، جار الله، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط:٣ دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ٢٠٠٩م.